

تونس في 10 أكتوبر 2017

بيان الائتلاف حول الوضع في تونس

تحلُّ اليوم 10 أكتوبر 2017، ذكرى اليوم العالمي 15 لإلغاء عقوبة الإعدام الذي ينتظم هذه السنة تحت شعار: " الفقر والعدالة = ثنائي قاتل ". و هي مناسبة لثمين المكاسب التي تحققت بفضل النضالات التي خاضتها الحركة الالغائية و الديمقراطية منذ عقود، و في مقدمتها تعليق تنفيذ عقوبة الإعدام و تحويلها إلى عقوبات بديلة. وهي من ناحية أخرى مناسبة لكي يسجّل الائتلاف التونسي لإلغاء عقوبة الإعدام بكل قلق ما تشهده تونس من تصاعد إصدار المحاكم التونسية لأحكام بالإعدام بالاستناد خاصة لقانون مكافحة الإرهاب المصادق عليه من طرف مجلس النواب بتاريخ 24 جويلية 2015.

و بناء على ذلك، فإن الائتلاف التونسي لإلغاء عقوبة الإعدام :

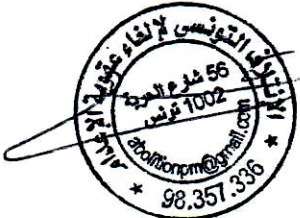
1- يُؤكِّد على الترابط الوثيق بين الفقر و الإعدام، حيث أنّ المستهدفين بهذه العقوبة الانتقائية، هم في غالب الأحيان من المتيمين للطبقات و الفئات الاجتماعية الفقيرة و المهمشة العاجزين ماديا وأديبا عن تملك وسائل الدفاع الضرورية الضامنة لتوفر شروط محاكمة عادلة . وذلك ما تجسّمه حالة الشاب التونسي ماهر المناعي المحكوم بالإعدام منذ سنة 2004 و القابع في السجن رغم تمسكه ببراءته و بروز معطيات و شهادات تدحض التهم الموجهة إليه. كما تجسّم حالته فداحة الأخطاء القضائية عند إصدار أحكام بالإعدام ، و ذلك لعدم إمكان مراجعة الأحكام السالبة للحياة بعد تنفيذها. أما نسبة العمال اليوميين و العاطلين عن العمل و الحراس و الفلاحين، فهي تناهز 68% من جملة المحكومين بالإعدام إلى حدود سنة 2012، و هم ينحدرون في الغالب من الجهات و المناطق المهمشة.

2- يُجذِّد تمسكه بالنضال من أجل إلغاء كل فصول القوانين الناصّة على عقوبة الإعدام و في مقدّمتها بنود قانون مكافحة الإرهاب، و ذلك إيمانا منه بأن القانون التونسي لن يكون متناسبا مع تونس الديمقراطية إلا متى تخلّص من هذه العقوبة الوحشية و غير الإنسانية.

3- يُعلِّق أن مقاومة الإرهاب لا تُجوز إطلاقا و تحت أية ذريعة التعدي على قيم و مبادئ حقوق الإنسان و على وجه الخصوص منها انتهاج التعذيب و المس من الحق في الحياة. كما يُؤكِّد بكل قوة ، اعتمادا على التجارب التاريخية، على أن الانتصار الفعلي و الدائم على الظاهرة الإرهابية مشروط بمعالجة جذورها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و النفسية ، و بالاحترام الكامل و التام للحريات الأساسية و حقوق الإنسان.

4 - يدعو القوى الديمقراطية إلى التجنّد من أجل تجسيم الالتزام النزيه و الشجاع و دون انتقائية بالقيم الإنسانية الكونية ، و بالدفاع المتناسك على ترسيخ الديمقراطية و احترام مبادئ المواطنة و في مقدّمتها الحق في الحياة ، و ذلك بالعمل على تضمينها في التشريعات و السياسات و البرامج الثقافية و الإعلامية و التعليمية بجميع مستوياتها .

5 - يُطالب السلطات التونسية باحترام التزاماتها الدولية في خصوص تعليق تنفيذ عقوبة الإعدام و يدعوها إلى المصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، على طريق الإلغاء التام و النهائي نضا و تشريعا لعقوبة الإعدام.



رئيس الائتلاف التونسي لإلغاء عقوبة الإعدام

شكري لطيف